الفصل الثامن
المستوى النقدي في الدول الاستثمارية وتأثيره على الاقتصاد الدولي

تتحدث معظم دول العالم اليوم كثيرا عن أهمية جذب الاستثمارات الخارجية سواء العربية منها أو الأجنبية لتنمية اقتصادياتها، وعملت على منح التسهيلات المشجعة لتلك الاستثمارات. إلا انه في معظم الدول العربية لم تتوفر العوامل المساعدة على تهيئة المناخ الملائم، مما أدى إلى جعل عملية جذب الاستثمار غير ناجحة، على الهامش بالنسبة لهذا النشاط الحيوي. والسبب في ذلك يعود باختصار شديد إلى إن اجتذاب الاستثمارات يرتبط بمجموعة عوامل مختلفة في مقدمتها الاستقرار السياسي والاقتصادي، على الرغم من قناعة صاحب القرار بدور الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية، وما يمكن أن تحققه الاستثمارات في زيادة النمو الاقتصادي إذا ما أحسن تنظيمها، وذلك لان هناك فوائد ومخاطر تنجم عن الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية من دون دراسة مستفيضة لهذه العملية الاقتصادية. وبشكل عام فقد تراجعت معظم البلدان العربية إلى مستويات متدنية قياسا إلى ما حققته الدول الأجنبية الأخرى .إذ لم تشير البيانات الإحصائية على إن أي دولة عربية قد ذكرت ضمن قائمة الدول العشر الأوائل الجاذبة للاستثمار من الدول النامية. على الرغم من توافر بعض مقومات عملية جذب الاستثمار الأجنبي، ومنها توظيف الموارد المالية الخارجية، إضافة إلى توفر الإمكانات المرودية المهمة والتي لازال عاجز عن استثمارها في المرحلة الحالية.

لقد تعثرت الجهود المبذولة وخاصة فيما يتعلق بـــالبرامج التنمويـــة بسبب الظروف القاهرة ، إضافة إلى ما يعانيه من نقص الخبرة في التعامـــل مع الاستثمار الأجنبي ومتطلباته. وبدأ حالياً الأخـــذ بالاهتمـــام بموضـــوع الاستثمار وتشجيعه لاسيما الاستثمار الخارجي. وتـــأتي أهميـــة الاســـتثمار في التنمية الاقتصادية من كونه يمثل إنفاقا على الإضافات الجديـــدة للســـلع الإنتاجية بأنواعها المختلفة، أي انه يمثل الإضافات الصافية على خزين رأس المال الحقيقي للبلد المعني.

ويمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاثة أنواع وهي :

- **الاستثمار العام** : وهو الاستثمار الذي تقوم به المؤسســـات العامـــة للدولة وعادة يركز هذا النوع من الاستثمار على الخـــدمات العامـــة التي تقدمها الدولة للمجتمع كالخدمات الصحية والتعليمية والخدميـــة الأخرى كالماء والكهرباء والصرف الصحي.
- **الاستثمار الخاص**: وهو الاســـتثمار الـــذي يقـــوم بـــه الأشـــخاص أو الشركات من خلال توظيف مدخرات المواطنين أو مـــن خـــلال الاقتراض من المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية.
- **الاستثمار الأجنبي** : وهو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات أو المؤسسات الدولية داخل البلد المعني، وهذا النوع من الاستثمار له أهميته في كثير من دول العالم لاسيما النامية منها، من خلال ما يقوم به أفراد طبيعيين أو شركات من نقل أموال من بلد لاستثماره في بلد أخر قد هيأ له المناخ الملائم لعملية الاستثمار.

والاستثمار الأجنبي على نوعين :

- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: وهو عبارة عن نقل الأموال من بلد المستثمر إلى بلد المضيف لاستثمارها في مشروعات اقتصادية تدعم الاقتصاد الوطني للبلد المعني. وتأتي أهمية هذا النوع من الاستثمار في كونه لا يُحمّل الدولة المستثمر فيها أي أعباء لكونه لا يترتب عليه أية فوائد لأنه لا يمثل اقتراضاً مالياً.
- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر** : ويتسم هذا النوع من الاستثمار الأجنبي بكونه استثمار قصير الأجل يهتم في شراء الأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية، أي إن هذا الاستثمار لأيتم في أصول إنتاجية حقيقية، بل يكون الاستثمار في المضاربة بالأسواق المالية. وهذا ما يطلق عليه بالاستثمار المالي الذي اخذ يشكل نسبة كبيرة من حجم الاستثمارات الكلية في العالم.

ومما يؤخذ على هذا النوع من الاستثمار ما قد يتعرض له الاقتصاد الوطني لدولة ما نتيجة المضاربة وانتقال رؤوس الأموال السريعة، الأمر الذي يترك اثاراً سلبية على عملية التنمية بدلا من دعمها.

المعوقات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية :

إن هناك مجموعة من المحددات والمعوقات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، لعمل الشركات المحلية والأجنبية ، والتي من المؤمل تجاوزها في القريب العاجل من اجل توفير بيئة داعمة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية والمحلية ولرجال الأعمال والشركات بصورة عامة بدلا من أن تكون طاردة لها.

أولا: المعوقات والمحددات الاقتصادية :

هناك عدد من المحددات والمعوقات الاقتصادية التي تواجه دخول وعمل الشركات العامة **والمتعددة الجنسية وهي** :

1-ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد :

يمتاز عموما بأنه ذو قدرة استيعابية ضعيفة، وهذه تشكل احد الكابح بوجه دخول الشركات والاستثمارات إلى السوق. إن القيام بالمشاريع لا يتطلب فقط توفر الأموال الاستثمارية وإنما يتطلب وجود عوامل أخرى يمكن تسميتها بالعوامل المساندة والتي تتضمن (مواد البناء والمكائن والمقاولين والإداريين والمهندسين والعمال الماهرين فضلا عن المبنى التحتية)، وفي علاقة طردية نقول إن زيادة المشاريع تنطوي على طلب متزايد للعوامل المساندة، وان شحه أو قلة تلك العوامل تؤدي إلى رفع مستوى أسعارها وبالتالي زيادة كلفة المشروع والتي تعني هبوط العائد يجعل المشروع قليل الجدوى ومن ثم التوقف عن تنفيذه، وهذا يعني إن البلد لن يتمكن من استيعاب المشروع.

2 - معدلات التضخم الكبيرة في الاقتصاد :

إن التضخم يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار، ومن ذلك يمكن القول بان معدلات التضخم الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد تعتبر من احد الكابح التي تحول دخول الشركات الأجنبية إلى الاقتصاد والسبب في ذلك انه في أجواء التضخم تنحسر قدرة الشركات الأجنبية وأصحاب رؤوس الأموال على التخطيط للعمل والإنتاج نظراً للاختلافات الخطيرة والمستمرة في الأسعار، ويتبع تلك الاختلالات في الأسعار صعوبات كبيرة

فيما يتعلق بإمكانية تلك الشركات في تنبؤ تكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة وخاصة في المشاريع طويلة الآجل.

3- **الافتقار إلى الأسواق المالية المتطورة** :

يفتقر العالم العربي إلى الأسواق المالية المتطورة والتي تعتبر هي الممول الرئيسي لشركات قطاع الأعمال، والقادرة على معالجة مشكلة السيولة التي تواجه الشركات والمستثمرين المحليين والأجانب.

4- **انعدام الشفافية** :

إن البيئة الاقتصادية تفتقر إلى الشفافية التي لها أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات المتعددة الجنسية وأصحاب رأس المال، والشفافية هنا هي المعلومات التي تساعد الشركات والمستثمرين على إمكانية التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية الداخلية التي يمكن على ضوئها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار.

ثانياً: المحددات السياسية : وتتمثل بالاتي :

- **الافتقار إلى المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق.**
- **ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني .**

ثالثا: المحددات التكنولوجية :

بعد وقبل أحداث 2003/4/9 عانى من فجوة تكنولوجية كبيرة بينه وبقية بلدان العالم. فبدون التكنولوجيا ووسائل الإنتاج المتطورة والحديثة سيعاني من إنتاجية متدنية وكفاءة واطئة تقلل من قدراته التنافسية.

المواقف الحذرة من الحاجة للاستثمار الأجنبي :

للمساهمة في تدعيم الموقف الحذر من الحاجة للاستثمار الأجنبي، يتطلب **مراعاة الأتي** :

1- من الضروري تحقيق الموازنة بين أهداف المجتمع وربحية المشروع القابل للاستثمار، وان لا تكون الدولة المضيفة أرضا خصبة للإرباح الفاحشة على حساب مجتمعها ومستقبلها، وهذا يتطلب مواصفات وتشريعات لحماية البلد المضيف للاستثمار.

2- ضرورة تطابق نوعية الاستثمار مع خطط وبرامج التنمية للدولة المضيفة، إذ ليس من المعقول إن تركز خطة الدولة على مشروعات الأمن الغذائي واستصلاح الأراضي والصناعات النفطية بينما يريد المستثمر الاستثمار في مجال السلع الكمالية أو السلع الترفيهية والاستهلاكية.

3- ضرورة التأكد من عدم وجود مصادر محلية لتمويل المشروعات المعروضة للاستثمار الأجنبي والتي لابد إن تكون مشروعات إنتاجية قادرة على استغلال المواد الخام المحلية وتوفر فرص العمل للعمالة المحلية.

4- ضرورة توفر المقومات الاقتصادية الأساسية لمشاريع الاستثمار الأجنبي وان تتولد من نشاطها قيمة مضافة يستفاد منها البلد المضيف.

تفعيل دور الاستثمار العام والخاص :

لأجل تفعيل الاستثمارات المحلية يتطلب الأتي :

1- إعادة هيكلة البنوك الحكومية وتقديم المساعدات الفنية لها وتعزيز قدراتها وتحديث أسلوب وصيغ عملها فنياً وتكنولوجياً .

2- خلق هيكل مستقل فعال للبنك المركزي لتقديم الخدمات والإشراف على النظام المصرفي وإعادة تشكيله في ضوء قانون إدارة الدولة.

3- تحديث وتطوير أساليب الدفع غير النقدي بما فيها خدمات التسويات المصرفية.

4- تأسيس خدمات المقاصة الحديثة والمتطورة في البنك المركزي.

5- دراسة وضع البنوك الحكومية وشركات التأمين بهدف عملية تقويتها أو خصخصة قسماً منها وحسب تطلعات عمليات الاستثمارات المحلية المستقبلية.

وعلى العموم اعتمدت الدولة بالدرجة الأولى سياسة التمويل المركزي في مجال الاستثمار في المشاريع الإستراتيجية وتطويرها والبنى الاتكازية والبرامج الإنمائية في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد تركز الاستثمار في اغلب المجالات بيد الدولة بشكل كبير ومؤثر بسبب ضخامة المبالغ المستثمرة وكون القسم الأعظم من هذه المشاريع تحمل صفة مشاريع النفع العام .

لذلك فان توزيع الاستثمارات الإجمالية بين القطاعين العام والخاص خلال التسعينات (1992 – 1998) يشير إلى الدور الكبير للدولة في هذا المجال، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع العام (65.9%) من هذه الاستثمارات، أي ما يمثل الثلثين ، في حين مثلت مساهمة القطاع الخاص (34.2%) من مجمل الاستثمارات.

التجارة العالمية :

إن تفعيل عملية الاستثمارات بأنواعها المحلية والخارجية في معظم بلدان العالم سيساعد في زياد ة معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان، وبالتالي سيؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها. من الدول المتبقية التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (TWO)، على الرغم

من كونه لا زال في مرحلة اتخاذ الإجراءات المطلوبة تمهيداً للانضمام بعد تشكيل اللجان المطلوبة للعمل التفاوضي، وعليه ألان تعديل بعض السياسات العامة والسياسات القطاعية غير المتوافقة مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، والمحاولة الجادة للاستفادة من تجارب الدول التي سبقت في عملية الانضمام وبالذات الدول المشابهة للعراق من حيث طبيعة اقتصاديات السوق.

وعليه يتطلب من الدولة اتخاذ الإجراءات المطلوبة والتي تساعد في عملية التسريع لمنظمة التجارة العالمية، وان يكون للقطاع الخاص الدور الريادي التجاري وفيما يتعلق في المجالات الاقتصادية والتجارية كافة، والاستفادة من الاستثناءات الكثيرة التي تتضمنها لوائح المنظمة لصالح البلدان النامية.

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى إن عملية فتح الأسواق بين دول العالم لا يعني إغراق الأسواق بالسلع والخدمات وإطلاق عمليات الاستثمارات الأجنبية دون شروط وموافقات الدولة المعنية.

1- إن جذب الاستثمار لا يحدث بين ليلة وضحاها كما انه لا يعتمد على الدول المضيفة فقط ، بل يحتاج إلى مدة زمنية غير قصيرة تهيأ خلالها الدولة المضيفة الظروف الذاتية والموضوعية لعملية جذب الاستثمار إليها، كتهيئة القوانين والتشريعات والرأي العام المحلي وتقديم التسهيلات ووضع الضوابط الاحتياطية للنتائج السلبية المحتملة وغيرها.

2 – إن وجود السوق والطلب الفعال أو وجود المادة الخام المطلوبة تكاد تكون أهم من الحوافز المشجعة للاستثمار، لان المستثمر إذا وجد

السوق الكافية فانه بإمكانه أن يفاوض للحصول على هذه الحوافز لذلك لابد من حساب الجوانب التي سيدخل بها المستثمر وفقا للمتطلبات وليس للحوافز فهي تأتي لاحقا.

3- إن توفر مناخ الاستثمار العام مسألة مهمة ولابد أن يشمل حجم وسهولة العمليات والتكلفة والمخاطر السياسية، وكلما عملت الدولة على توسيع قاعدة مناخ الاستثمار كلما كانت دولة جذب للمستثمرين، والعكس الصحيح.

4- إن أي مشروع استثماري لا ينشأ من فراغ وإنما ينشأ ويعمل داخل دولة وكيان سياسي ولا بد من أن يتفاعل مع أهداف هذا الكيان السياسي وليس ضدها، بمعنى آخر يجب أن لا يكون المشروع الاستثماري واجهة لأهداف أخرى مختلفة.

في ضوء واقع الاقتصاد والتحديات التي تواجه عملية الاستثمار فيه، مع الآخذ بنظر الاعتبار الإمكانات والقدرات المالية والمرودية لديه، لازالت عملية الاستثمار غير كفاءة، ولغرض تشجيع وتطوير الاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي والمباشر منه، **يمكن الآخذ بالمقترحات الآتية:**

1- العمل على تحديث واقع الاقتصاد من خلال دعم وتشجيع الاستثمارات سواءً المحلية أو الخارجية، ومن خلال اعتماد سياسات وبرامج مشجعة للاستثمار الاقتصادي.

2- العمل على اعتماد سياسات أكثر جاذبية لعملية الاستثمار لاسيما فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي، لإتاحة الفرصة لعملية التنمية الاقتصادية للاستفادة من التمويل الخارجي في تنميته وتطويره.

3- تهيئة المناخ الاستثماري الملائم من خلال منح الاستثمارات الخارجية المزيد من المزايا والمعاملة التفضيلية عن طريق إصلاح السياسات المالية والنقدية والتشريعية والمعلوماتية بما يحقق إن تكون عملية الاستثمار وبشكل عام أكثر فاعلية في دعم الاستثمار.

4- تطوير عمل المؤسسات المالية بدرجة أساسية وبما يمكنها من تقديم التسهيلات اللازمة لحركة رأس المال الخارجي في الاستثمارات العامة.

5- التعريف بالفرص الاستثمارية العامة والمختلفة من خلال عرض المقومات المرودية لها، مع التركيز على الفرص ذات المحتوى التكنولوجي المتقدم جداً ودعوة المستثمرين إلى الاستثمار بها.

6- التأكيد على التعاون العربي في مجال الاستثمارات المختلفة المشتركة ولاسيما في نشر التقنيات العلمية الحديثة وعبر شركات واستثمارات مشتركة.

7- العمل على تحسين كفاءة أداء المؤسسات العاملة في مجال الاستثمار، وذلك من خلال أتباع

8- سياسات أكثر مرونة لتشجيع عملية جذب الاستثمار الخارجي ، ومن خلال تقديم المزيد من الإعفاءات والتسهيلات للمستثمر الخارجي.

9- العمل على قيام المؤسسات والمنظمات العربية المختلفة بوضع خارطة استثمارية وبمختلف مكوناتها، يوضح من خلالها الفرص الاستثمارية في جميع البلدان العربية، يؤشر فيها الموارد الاقتصادية والفرص المتاحة للاستثمار، واعتبار ذلك مهمة أساسية أمام

المنظمات العربية المختلفة للعمل على وضع مثل هذه الخارطة لتشجيع الاستثمار الخارجي في المقتصدات العربية.

10- اشتراك القطاع العام في شركات مساهمة مع المستثمر الأجنبي لضمان الحقوق العامة ولاسيما المشاريع الاستثمارية الضخمة.

11- الترويج الإعلامي والدعائي للمشاريع المطلوب الاستثمار الأجنبي بها لخلق التنافس بين الشركات الأجنبية مع بعضها وبينها وبين الشركات المحلية.

إجراء تقويمات دورية عن مشاريع الاستثمار الأجنبي للوقوف على نشاطاتها ومخرجاتها ومديات الفائدة منها للأطراف المشاركة.